



Resources Company
for Development & Investment Pte

الرقم : 2017 /26

التاريخ : 2017/04/02

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

نود اعلامكم بأنه صدر خطأ في تقرير المحاسب القانوني المستقل لشركتنا شركة الموارد للتنمية والاستثمار المساهمة العامة المحدودة حيث تم ذكره في فقرة الامر الاخر (تم تدقيق القوائم المالية للشركة التابعة) شركة الغالبية العالمية للاستثمار المحدودة المسؤولية (جمهورية السودان) كما في كانون الأول 2016 من قبل مدقق حسابات آخر وقد أصدر تقريره المتحفظ بتاريخ 15 شباط 2017، علما بأن تقرير المدقق حسابات آخر غير متحفظ.

وعليه تم تصحيح الخطأ بتعديل تقريره بأنه غير متحفظ كما ورد من مدقق حسابات الاخر للشركة التابعة.

ونرفق لكم نسخة من القوائم المالية بعد تعديل تقرير المحاسب القانوني .

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

نائب رئيس مجلس الادارة

محمد وفيق السمهوري

شركة -

الموارد للتنمية والاستثمار م.ع.م
ص.ب 930344 - عمان 11193 الأردن



- نسخة السادة مركز ايداع الأوراق المالية.

- نسخة السادة بورصة عمان.

- نسخة السادة هيئة الأوراق المالية.

٢ نيسان ٢٠١٧

السادة / بورصة عمان المحترمين
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد،،،

نود إعلامكم بأنه صدر خطأ مطبعي في تقرير المحاسب القانوني المستقل لشركة الموارد للتنمية والاستثمار المساهمة العامة المحدودة حيث تم ذكره في فقرة الامر الاخر (تم تدقيق القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الغالبية العالمية للاستثمار المحدودة المسؤولية (جمهورية السودان)) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من قبل مدقق حسابات آخر وقد أصدر تقريره المتحفظ بتاريخ ١٥ شباط ٢٠١٧ ، علما بأن تقرير المدقق حسابات الاخر غير متحفظ.

وعليه تم تصحيح الخطأ بتعديل تقريره بأنه غير متحفظ كما ورد من مدقق حسابات الاخر للشركة التابعة.

ونرفق لكم نسخة من القوائم المالية بعد تعديل تقرير المحاسب القانوني.

شاكرين حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

غوشة وشركاه
عبد الكريم قنيس
إجازة مزاولة رقم (٤٩٦)





تقرير مدققي الحسابات المستقلين

الشركة - سلفيني شركة الغائبه للاستثمار

شركة ذات مسؤولية محدودة - الخرطوم السودان

مقدمه

لقد تم هذا التقرير المالي بمرافقة الشركة الغائبه للاستثمار المحدوده والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٢١ كانون الاول ٢٠١٦، والميزان العملي لسنة المنتهية كما في ٢١ كانون الاول ٢٠١٦، وكلا من يولي التعمير كما في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وبالحصا لاهم البيانات المحاسبية المتضمنة في اعداد هذه البيانات المالية والاصحاحات المرفقة بها.

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

ان اعداد وعرض البيانات المالية بمرافقة بصورة عادلة وفقا لمعيار التقارير المالية في من مسؤولية الادارة الشركة، وتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلي يهدف الى اعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وحالية من كل اخطاء جوهرية سواء كانت نتيجة خطأ أو غش كما تشمل مسؤولية الادارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة والتفسيرات المحاسبية المعقولة للقرابة لاعداد البيانات المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات

في مسؤوليتنا هي اعداد بيان حول البيانات المالية المتضمنة في اجراءات التدقيق التي قمنا بها لغرض اعداد هذه الاجراءات، ولذا لم نعتمد التدقيق الدقيق، والتي تتطلب الاكثر من في قواعد السلوك المهني، والخطوط عمليه التدقيق بهدف الحصول على اذنه معاذرة من القارة من كادراته، فانه لا تضمن في اخطاء جوهرية كما تشمل اجراءات التدقيق الحصول على بيانات حسابي المتابع والاعتماد على كادراته في البيانات المالية، وتضمن اجراءات التدقيق المتضمنة في تقرير مدقق الحسابات وتبينه للتأكد من وجود اخطاء جوهرية في البيانات المالية سواء كانت نتيجة خطأ أو غش، ان عدم التدقيق لهذه الحسابات بطر يقصير كادراته اجراءات الرقابة الداخلية المتضمنة باعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وهو يهدف الى اختيار اجراءات التدقيق المناسبة ولا يهدف الى اعداد بيان حول قاعدية البيانات الرقابة الداخلية في الشركة، وتضمن اجراءات التدقيق ايضا تقييم مستوى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومقايير معقولة التقديرات المالية التي تستند اليها الادارة في اعداد البيانات المالية واخيرا عام لطريقة عرضها، وفي اعدادنا في بيانات التدقيق التي حصلنا عليها كحجية ومساندة لاداننا حول البيانات المالية.

البراءة

في اعدادنا ان اعدادات متابع المرفقة تظهر عدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لشركة الغائبه للاستثمار المحدوده كما في ٢١ كانون الاول ٢٠١٦، وادانها المالي وادانها عمليه في السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفيما لم نعتمد التقارير المالية المدققة.

توضيح حول المتطلبات القانونية

تخضع الشركة لقانون ومبادئ محاسبية ملزمة بصورة اجبرية وان البيانات المالية المرفقة هي:

احمد احمد سيد حابي
مشاركون في شركة
الحسن احمد سيد حابي
محاسب ومراجع معتمد
2016/12/15/16/17
التاريخ

تقرير المحاسب القانوني المستقل

الى السادة المساهمين المحترمين
شركة الموارد للتنمية والاستثمار

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الموارد للتنمية والاستثمار (وهي شركة اردنية مساهمة عامة محدودة) ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ ، وكل من قوائم الدخل الموحدة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وبيان التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا وباستثناء الاثار الممكنة كما هو وارد في فقرة اساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لشركة الموارد للتنمية والاستثمار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

اساس الرأي المتحفظ

قامت الشركة بتوحيد القوائم المالية لشركة الغالبية العالمية للاستثمار المحدودة المسؤولة (جمهورية السودان) كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦ وفقاً لمتطلبات المعيار بالاعتماد على قوائم مالية مدققة تضمنت استثمارات عقارية تخص الشركة وغير مخصصة للبيع وإنما خصصت نهائياً لوزارة الصحة لبناء مستشفى باسم الشركة الغالبية العالمية للاستثمار المحدودة المسؤولة (جمهورية السودان)، كما تضمنت فائض إعادة تقييم للاستثمارات العقارية بمبلغ ٦٠,٨٦٢,٠٠٠ جنيه سوداني بما يعادل ٥,٣٩٣,٨٩٥ دينار اردني حسب المعيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) "الاستثمارات العقارية".

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم ذكرها بمزيد من التوضيح في تقريرنا هذا في فقرة مسؤولية المحاسب القانوني حول تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلين عن الشركة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الاخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة، وإننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الاخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات، ومتطلبات مجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولي للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين المهنيين".

نعتقد ان أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير اساساً لإبداء رأينا.

امور التدقيق الاساسية

ان امور التدقيق الاساسية وفقا لحكمنا المهني هي تلك الامور التي كان لها الامة القصوى في اعمال التدقيق التي قمنا بها للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت معالجة امور التدقيق الاساسية في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا عنها واننا لا نقدم رأيا منفصلا عن الآخر .

- الاستثمارات العقارية

وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، فإن على الشركة اجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الاستثمارات العقارية في المركز المالي ، وفي حالة ظهور اي مؤشر لتدني القيمة يتم احتساب خسائر تدني تبعا لسياسة تدني قيمة الموجودات ، حيث قامت الشركة التابعة (الشركة الغالبية العالمية للاستثمار) بتقييم الاستثمارات العقارية وتبين وجود فائض اعادة تقييم للاستثمارات العقارية وتم اثباتها بالدفاتر كما هو مبين في اساس التحفظ حيث تقوم الادارة بتقدير التدني من خلال الخبراء المعتمدين للتقييم ان وجدت ، ونظرا لاهميتها تعتبر احد مخاطر التدقيق الهامة.

- موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر

وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، فإن على الشركة تصنيف الأسهم المدرجة المملوكة للشركة والتي يتم تداولها في سوق مالي نشط كموجودات مالية - متاحة للبيع ويتم إدراجها بالقيمة العادلة . وفي حال امتلاك الشركة استثمارات في أسهم غير مدرجة والتي لا يتم تداولها في أسواق نشطة ولكنها مصنفة كذلك كموجودات مالية متاحة للبيع ومسجلة بالقيمة العادلة، وذلك لاعتقاد الإدارة بإمكانية قياس القيمة العادلة لها بطريقة موثوقة.

وفيما يلي وصفا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الامر

- الاستثمارات العقارية

ان اجراءات التدقيق شملت دراسة اجراءات الرقابة المستخدمة في عملية التحقق من الوجود والاكتمال ، وتم التأكد من عدم وجود تدني بالقيمة وذلك من خلال فرضيات الادارة مع الاخذ بالاعتبار المعلومات الخارجية المتوفرة حول مخاطر تدني الاستثمارات العقارية وذلك من خلال شهادة تقييم عقار من قبل خبراء معتمدين، كما اننا تحفظنا على فائض اعادة التقييم للاستثمارات العقارية وكما هو موضح في اساس التحفظ.

- موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر

ان اجراءات التدقيق شملت دراسة اجراءات الرقابة المستخدمة في عملية التحقق من الوجود والاكتمال، وتم التأكد من تسجيل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال التحقق من سعر الاغلاق من بورصة عمان وتم التأكيد ايضا من عدد الاسهم من خلال تأييد مركز ايداع الازراق المالية، كما تم التأكد من الاستثمارات غير المدرجة في سوق عمان المالي عن طريق تأييدات بعدد الاسهم المستثمر بها والتحقق من سعر الاغلاق من خلال اسواق البورصة الخارجية.

امر اخر

١- تم تدقيق القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الغالبية العالمية للاستثمار المحدودة المسؤولية (جمهورية السودان)) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من قبل مدقق حسابات آخر وقد أصدر تقريره غير المتحفظ بتاريخ ١٥ شباط ٢٠١٧ .

معلومات اخرى

ان الادارة مسؤولة عن المعلومات الاخرى. حيث تتضمن المعلومات الاخرى المدرجة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا حولها.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة هذه المعلومات الاخرى، ونحن لا نبدي اي شكل من اشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ، يقع على عاتقنا مسؤولية قراءة هذه المعلومات الاخرى ، وعند قيامنا بذلك فاننا نأخذ بالاعتبار فيما اذا كانت تلك المعلومات غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة او مع معرفتنا التي تم اكتسابها اثناء اجراءات التدقيق او يظهر عليها بخلاف ذلك انها تحتوي على اخطاء جوهريه. واذا استنتجنا بناء على العمل الذي قمنا به بأن هنالك اخطاء جوهريه في هذه المعلومات فنحن مطالبون بالابلاغ عن هذه الحقيقة. وفي هذا السياق ليس لدينا شيء للابلاغ عنه.

مسؤولية الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

كما وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعداد القوائم المالية تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية ، والإفصاح حسب مقتضى الحال عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية الشركة وإستخدام اساس الإستمرارية في المحاسبة ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديلاً منطقياً عن ذلك.

ان الاشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الاشراف على اعداد التقارير المالية.

مسؤولية المحاسب القانوني

ان هدفنا الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق والذي يتضمن رأينا حولها.

التأكيد المعقول هو على مستوى عال من التأكيد، ولكن إجراءات التدقيق التي قمنا بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق لا تضمن دائماً إكتشاف الأخطاء الجوهرية حتى وإن وجدت ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الإحتيال أو عن طريق الخطأ، وتعتبر جوهريه إذا كانت بشكل فردي أو في مجموعها قد تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمين البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نقوم بممارسة الحكم المهني و المحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق ، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لراينا. ان خطر عدم إكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، نظرا لان الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ و التزوير، أو الحذف المتعمد والتحريفات ، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

• التوصل لإستنتاج عن مدى ملائمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة ، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك وجود لعدم ثيقن جوهرى ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الإستمرار كمنشأة مستمرة. فإذا توصلنا بأن هناك وجود لعدم ثيقن جوهرى ، فنحن مطالبون بلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك ، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى القوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

تواصلنا مع المسؤولين في لجنة التدقيق بما يتعلق بنطاق وثوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة ، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وأن القوائم المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها

غوشة وشركاه
عبد الكريم قنيلص
إجازة مزاولة رقم (٤٩٦)



عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٢٣ شباط ٢٠١٧